

حماية الملكية الصغيرة

هل حققها قانون خمسة الأفدنة ؟

بقلم الأستاذ عماد الدين عبد الحميد

قد يكون من المرغوب فيه — قبل أن نناقش أحكام قانون خمسة الأفدنة — أن نضع أمامنا بياناً موجزاً بصورة توزيع الملكيات الزراعية في مصر ، فإن عرض بيان كهذا قبل تلك المناقشة قد يبدو ضرورياً ، حتى نستطيع — قبل الحكم على قيمة ما حققته القانون من غاية — أن نحكم أولاً فيما إذا كان مثل هذا التشريع لازماً في بلد كـمصر ، وفيما إذا كانت الحماية المقصودة منه يمكن أن تفيد منها نسبة معقولة من المالكين الزراعيين ، نسمح بأن يظل هذا القانون قائماً ، على الرغم مما عابه به بعض القانونيين والباحثين ، منذ ولادته في عام ١٩١٢ من أنه قيد صريح لحرية التعامل .

وأنا واجد ذلك البيان الموجز في عدد سابق من مجلة الشؤون الاجتماعية ، جاء فيه أن الملكية الزراعية في مصر توزع بين مالكيها كالآتي :

١٣٠٠٠	يملك كل منهم أكثر من ٥٠ فداناً .
٢٢٠٠٠	» » من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً .
٣٩٠٠٠	» » من ١٠ إلى ٢٠ فداناً .
٨٦٠٠٠	» » من ٥ إلى ١٠ أفدنة .
٥٦٨٠٠٠	» » من فدان إلى ٥ أفدنة .
١,٧١٨,٠٠٠	» » أقل من فدان .

من هذا البيان الموجز نستطيع أن ندين كيف أن الملكيات الكبيرة في مصر محصورة في أيدي معدودة ، وكيف أن الغالبية العظمى من المالكين لا يتجاوز ما يملكه أحدهم خمسة أفدنة .

ومن هذا البيان كذلك نستطيع أن ندين كيف أن قانون خمسة الأفدنة هو اليوم أكثر لزوماً منه في أي وقت مضى ، إذ تزداد الملكيات الصغيرة على مر الأيام ، ويزداد المالكون لها ، وتزداد حاجة هؤلاء إلى حماية ذلك القانون ، تدفع عنهم نتائج اضطرابهم إلى الاستدانة التي تدفعهم إليها حاجتهم وتبسطها لهم سذاجتهم الطبيعية .

هذه السداجة الطبيعية تجعل الشارع محقا حين يرى هؤلاء جديرين بالحماية ، ولو مست حرية التعامل في ظاهرها ، إذ الواقع أن هذه الحماية إنما شرعت لإنقاذ صغار المالكين من عواقب وقوعهم في شرك المرايين وفي حيلهم التي يتفنون بها حتى يعملوا المالك بدمهم عاجزا ، جديرا بحماية القانون كالقاصر سواء بسواء .

الآن نستطيع أن نمر بأحكام هذا القانون لنرى إلى أى حد كان محققا للغرض الذي قصد إليه منه ، ولتشهد إن كان ما يزال فيه مجال لحيل المرايين ، ولندكر ما يبدو صالحا من تعديل في احكامه يسد على هؤلاء سبل حيلهم .

تستخص أحكام ذلك القانون في أنه لا يجوز حجز الأملاك الزراعية الصغيرة أو نزع ملكيتها إذا كان الملك لا يتعدى خمسة أفدنة . بمعنى أنه لا بد من أن يكون الملك أكثر من خمسة أفدنة حتى يمكن الجز عليه ، أما اذا كان خمسة أفدنة أو أقل فلا يجوز الجز عليه . ومن هذا الحد — خمسة الأفدنة — جاءت التسمية العرفية للقانون .

ويشترط القانون لصحة التمسك بهذه الحماية أن يكون المالك (أولا) زارعا وقت نشوء الدين وعند التنفيذ عليه ، وأن يكون (ثانيا) مالكا لخمس أفدنة أو أقل وقت نشوء الدين وعند التنفيذ عليه .

ولا يهمننا في هذا البحث أن نعرف من اعتبره التشريع أو الفقه أو القضاء زاوعا ، لكن الذي يهمننا أن نعرفه هو ما اذا كان الجز — عند ما يزيد الملك على خمسة الأفدنة ولو بقيراط واحد — ينصب على ما يزيد عن خمسة الأفدنة أو يقع على الملك جميعا . حكم القانون في ذلك أن الجز يقع على الملك جميعا ، وهو حكم بدا غريبا منذ شرع هذا القانون ، وهو يبدو كذلك للشارع ولل قضاء ولكل مشتغل بالقانون وللمالك المرغوب في حمايته ، ومضت منذ بدت غرابته سنوات تقرب من الثلاثين لم يعدل القانون أثناءها بما يحمله كامل التحقيق للحكمة التي شرع من أجلها .

وقبل أن نشير إلى أن المرايين يحدون في هذه الثغرة منفذا إلى حيلهم ، وكثيرا ما يوقعون صغار المالكين في شركهم عن سبيل ذلك المنفذ ، وقبل أن نشير كذلك إلى التعديل السهل اليسير الذي يمكن إحراؤه في القانون من هذه الناحية ليسد على هؤلاء المرايين سبل حيلهم ، قبل هذا يبدو لازما أن نمر — ولو سراعا — على صورة الحال الاجتماعية بين هؤلاء المالكين المرادة حمايتهم ، فقد يظهر لنا جليا عند ذلك كيف أن تلك الحال الاجتماعية تدفع بالمالكين دفعا بين أنياب المرايين ، فتجعلهم أشد حاجة إلى حماية القانون ، حمايته الصحيحة الصريحة .

من المسلم به أن صغار المالكين ليسوا من أرباب الربح الكبير حتى يكون أحدهم ذا مقدرة على الادخار الذي يسمح له بأن يحد المال حين يطيه ، ليسد به حاجة زراعته من نفقات البذور والإعداد والأسميد والجنى ، وغير هذه من النفقات .

فهو رب أسرة من بنين وبنات ، وزوجة أو زوجات ، وهو بوصف كونه مالكا وليس أجيرا ، وبحكم الشعور البشرى الطبيعى الذى يبدو خاصة فى ريف مصر — حيث يغو فى تربة صالحة من حقول جاهلة لاتكاد تفرق بين الخير والشر — هو والحالة هذه راغب عن أن يعيش فى مستوى واحد هو والأجير ، وراغب فى أن يبدو وتبدو معه أسرته الكبيرة غالبا ، فى حال تشعره وتشعر أسرته وتشعر المحيط الذى يعيش فيه بأنه يحيا فى درجة ما من المساواة ، وأنه يعد — إلى حد ما — فى جماعة القادرين .

فإذا حصل على شئ قليل أو كثير من المال فسرعان ما ينفقه فى شتى السبل التى يرى فيها إشباعا لرغبته الطبيعية الجاهلة الجاحمة فى أن يبدو قادرا على الإنفاق . حتى إذا كان موعده الإعداد للزراعة ، وجد نفسه خالى أيدين من هذا الشئ الذى يدعى مالا ، والذى هو السبيل وحده إلى ذلك الإعداد .

وهنا يحىء دور هؤلاء الذين يملكون المال ، ويحددون سبيلا إلى استغلاله فى أن يشجعوا مثل هؤلاء المالكين على أن يستدينوا فائدة قد تكون صغيرة ، وإن تكن فى أغلب الأحيان غير هذا . ول هؤلاء وسائلهم فى الهروب من حكم القانون فى سعر الفائدة ، فيفرضون إرادتهم على المالك قرضا ، ويقبل المالكون ما يفرض ضيقهم مجبرين أو طمحين .

لكن المقرض فى حاجة كذلك إلى ما يضمن به رد ماله وفائدته ، وهو ظالم بأن المقرض لا يملك من لأرض ما يسمح بالهجز على ملكه ، فلا بد من حيلة إذن لتحاييل بها لتفادى حكم القانون ، يفرضها كذلك على المموذ قرضا ، إن قبلها أقرض وإن لم يقبلها فلا أرضه البوار ولا أسرته الدمار .

تلك الحيلة ، هى أن يقبل المقرض شراء شئ جديد من الأرض ، يضاف إلى ملكه فيزيده عند نشوء الدين عن حد القانون ولو ببعض القراريط ، فيتخلف شرط لازم للتمتع بحماية القانون ، وبذا يكون للملك قبلا للهجز عليه . والمالك الصغير مضطر إلى القبول اضطرارا ، أو هو — كما يصوره خياله أو يصوره المقرضون — متفائل خيرا فى المحصول الجديد .

فإذا ما اطمأن المقرض إلى نجاح حيلته ، أغرى المالك الصغير باقتراض مبالغ أكبر بشروط قاسية يعلم المقرض أنه سوف لا يقدر على تنفيذ التزاماتها . حتى إذا كان اليوم الموعود ، شدد المقرض فى المطالبة بسداد دينه ، ووجد المالك الصغير نفسه حائرا بين مال الدولة وحاجات الأسرة وما عليه من دين ، فإذا هو مضطر إلى الاعتراف بعجزه عن السداد وإذا بمنكه قابل للهجز عليه ، وإذا هو يفقد كل شئ فى مرة البرق .

هذه حيلة من حيل المرايين فى اقرب من حكم القانون ، يرقبون صفار المالكين فى قبوئها بشتى صنوف الترغيب ، ولهم فى أداء هذه المهمة سمامرة لاصطياد هؤلاء ، ولهم

كذلك أملاك خاصة معدة لأداء هذه المهمة ، تباع هذا وتعود — بعد نشوء الدين أو بعد الحجز — لتباع لذلك .

ولعل من الواضح بعد إيراد هذه الحيلة مقرونة ببعض الظروف المادية والاجتماعية لصغار المالكين في الريف أن يحكم الإنسان عادلا بأن قانون خمسة أفدنة كان — وما زال — قاصرا عن حماية هؤلاء المالكين من عبث العاشين ، وأن هذا القانون سيظل هكذا قاصرا عن حماية هؤلاء ، ما لم يعدل تعديلا يفوت على المحتالين حيلهم .

وليس التعديل المحقق لهذه الحماية بالأمر العسير ، لكنه سهل معلوم ، هو أن يجعل حكم القانون قاضيا بأنه عند الحجز على ملك يزيد على خمسة أفدنة ، تعفى خمسة منها من الحجز فإذا صار حكمه هكذا لم تعد فائدة المرابين في أن يحملوا صغار المالكين على شراء شيء من الأرض إذ سيحصى القانون أخيرا خمسة أفدنة في جميع الظروف .

لكن الذى قد يحدث عند ذلك أن يتمتع المرابون من معاونة صغار المالكين بالمال أو يتحايلوا بحيلة أخرى لا قدرة لهذا القانون — حتى بعد تعديله — على ردها ، تلك وسيلة البيع الوفاى . وصورة البيع الوفاى هنا ، أن يبيع المقرض المقرض عينا — هى أرضه — بتمن مجبل — هو قيمة الدين — على أن يكون للبائع أن يسترد ملكه إذا رد الثمن في مدة معينة ، هى بحكم القانون قصيرة ، فإذا لم يرده صار البيع نهائيا . فلا بد إذا من إشارة إلى ما يحقق جعل القانون مجديا وجعل صغار المالكين في أمن من حيلة المرابين هذه كذلك . هنا يأتي دور بنوك التسليف الزراعية والجمعيات والبنقات الزراعية وجماعات التعاون ، هذه الهيئات يجب أن تقوى وأن تنتشر ، فهى التى تستطيع أن تجعل الزارع في غنى عن المرابي ، إذ تمدّه بالبذور والآلات اللازمة ومصروفات الجنى ، ولها بحكم القانون تأمينات لا تهدد ملكية الأرض — وبفصيل ليس هنا مجاله — كضمان لها في رد ما قدمت .

وإن تقوية مثل هذه الهيئات وتثبيتها — لما يسر لها أن تقدم معاومتها للمالك الصغير شروط سهلة مستطاعة للتنفيذ ، ليس فيها إرهاق له ، ولا استغلال لضعفه .

وأخيرا فإن من اللازم أن نذكر هنا أن هذا الإصلاح القانوني الاقتصادي لا يمكن أن تكمل له قيمته إلا إذا قرن بإصلاح اجتماعي يغزو الريف المصرى ، تكون فيه ثقافة ما لهؤلاء الناس . وتوجيه سليم إلى حياة معتدلة منتظمة .

مثل هذا الإصلاح الاجتماعي تحققة برامج وزارة الشؤون الاجتماعية تحقيقا مقبولا ، لو أنها وجدت من الوسائل المادية — ومن حقها أن تجد — ما يحولها قادرة على أن تخطو بمشروع كمشروع المرا كز الاجتماعية ، خطوات إلى الأمام ما

عماد الدين عبد الحميد